إدماج القارة الإفريقية

تزايد أعداد المواطنين في إفريقيا المتاحة لهم فرصة الاستفادة من الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية

ظلت إفريقيا خلال العقد الماضي من أسرع المناطق نموا في العالم – نتيجَة طفرة أسعار السلع الأساسية التي استمرت لفترة طويلة، والخصائص الديمغرافية المواتية، والسياسات الاقتصادية السليمة، وتحسن الاستقرار السياسي بوجه عام. وإلى جانب هذا النمو الاقتصادي طرأت زيادة في الخدمات المالية المقدمة إلى عدد متزايد من سكان المنطقة. ورغم استمرار التحديات الكبيرة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية، فإن العلاقة بين نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وإمكانية حصوله على خدمات الإيداع من البنوك التجارية هي علاقة مثيرة للانتباه.

ومن المسلم به أن عملية الإدماج المالي هذه بدأت من مستوى منخفض– وأن هناك اختلافا كبيرا في تطورها عبر مختلف البلدان. لكن من بين كافة مناطق العالم حققت إفريقيا بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١ أكبر زيادة في إمكانية الحصول على خدمات الإيداع (مقيسة بعدد حسابات الإيداع لكل ألف شخص بالغ). فقد استطاعت إفريقيا اللحاق بركب منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من حيث إمكانية الحصول على خدمات الإيداع، وها هي الفجوة تتقلص ببطء بين إفريقيا وبقية العالم.

كذلك زاد عدد فروع الأنواع الأخرى من جهات الوساطة المالية (التي تجمع الأموال من المودعين وتقرضها للمقترضين) في المنطقة خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠١١. وتشمل جهات الوساطة هذه الاتحادات الائتمانية، والتعاونيات المالية، ومؤسسات التمويل الأصغر، والبنوك الريفية، وبنوك الادخار، وصناديق الاستثمار المشترك في سوق المال، وشركات الاستثمار، وشركات التمويل، وشركات التأجير التمويلي.

وفي المجمل، ورغم أن الفروق لا تقتصر فقط على الفروق بين البلدان المختلفة وإنما داخل البلد الواحد أيضا بين المدن والمناطق الريفية، فقد زاد عدد فروع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١، حيث زادت فروع البنوك التجارية بنسبة ٧٠٪ على مدار تلك الفترة وتوسعت فروع المؤسسات المالية غير المصرفية بما يقارب ٥٠٪. وبينما انخفضت الفروع غير المصرفية أثناء الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩، إلا أنها عاودت النمو مرة أخرى في ٢٠١٠.

إجمالي الناتج المحلي زاد في إفريقيا في الفترة ٢٠٠٤–٢٠١١ وكذلك نصيب الفرد في ودائع البنوك التجارية.

(ودائع البنوك التجارية لكل ألف شخص بالغ)

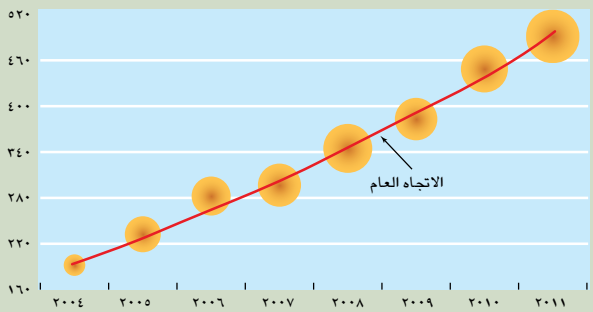

ملحوظة: حجم الفقاعة يدل على نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٢٠٠٤ = ١٠٠)

فروع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تتزايد بقوة في إفريقيا

(زيادة الفروع لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ؛ ٢٠٠٤ = ١٠٠)

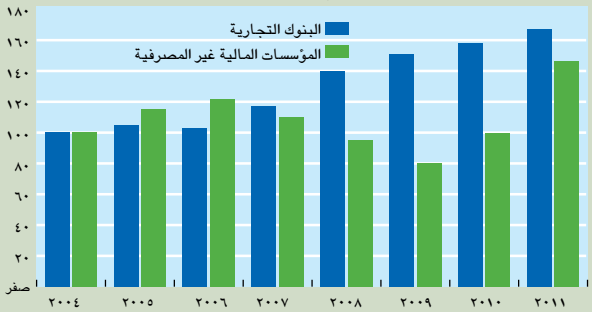

ملحوظة: البلدان في العينة تسهم بنحو ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لإفريقيا.

إفريقيا مستمرة في تقليص الفجوة مع بقية العالم، من حيث عدد البالغين أصحاب الحسابات في البنوك التجارية

(حسابات البنوك التجارية لكل ألف شخص بالغ في إفريقيا)

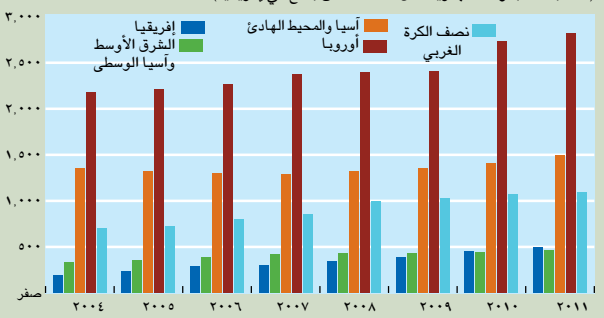

معلومات عن قاعدة البيانات

تتضمن قاعدة بيانات «مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية» الذي أعده صندوق النقد الدولي (*fas.imf.org*) بيانات سنوية وبيانات وصفية لعدد ١٨٧ منطقة اختصاص، خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠١١. ويمكن الاطلاع العام على هذه البيانات بدون مقابل من خلال مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (*www.elibrary.imf.org*) وقد أجري مسح عام ٢٠١٢ بالتعاون مع «مؤسسة التمويل الدولية» (IFC) و «الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء» (CGAP). ويشمل المسح أكثر من ٤٠ ألف سلسلة زمنية تتضمن مؤشرات الحصول على الخدمات المالية الأساسية للمستهلكين وتشمل الاتحادات الائتمانية، والتعاونيات المالية، ومؤسسات التمويل الأصغر. ويحدد المسح بصفة منفصلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأسر المعيشية، وشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على غير الحياة. وقدم الدعم المالي لتنفيذ هذا المسح كل من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية.

إعداد لوكا إيريكو وغوران أميدجيك وألكسندر ماسارا من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.